

تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

- دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018-

Evaluating the financial performance of commercial banks

-A case study of Arab Banking Corporation Bank. (ABC Jordan) during the period 2011-2018-

د / نعمان محصول

ط د / سراج موصو

mehassouel_naamane@yahoo.fr

moussousarah94@gmail.com

مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة - جامعة جيجل

مخبر مالية، محاسبة، جباية وتأمين - جامعة سوق أهراس -

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية (بنك ABC الأردن) خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2018، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية التي تهدف إلى الحكم على أداء البنك محل الدراسة، من خلال تسليط الضوء على الإطار النظري لتقييم أداء البنوك التجارية وأهميته، والاعتماد على البيانات المستخرجة من القوائم المالية للبنك. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من خلال تحليل قيم المؤشرات المالية المستعملة أهمها: أن البنك استطاع تحقيق معدلات ربحية جيدة تدل على كفاءته في استغلال الموارد المتاحة أمامه، كما أن البنك يتمتع بسيولة كافية تجعله بعيداً عن المخاطر على الرغم من اعتماده على نسب مديونية مرتفعة وهذا بسبب تحقيقه أرباح صافية كبيرة، كما تشير أيضاً نتائج الدراسة إلى أن البنك له قدرة كافية على رد الودائع لأصحابها في أي وقت، مما يجعله في مأمن عن مواجهة مختلف المخاطر، وعليه يمكن القول بأن أداء البنك محل الدراسة جيد.

الكلمات المفتاحية: تقييم الأداء، الأداء المالي، البنوك التجارية، بنك المؤسسة العربية المصرفية.

Abstract

This study aims to evaluate the financial performance of the Arab Banking Corporation (ABC Jordan) during the period from 2013 to 2018, using a set of financial indicators that aim to judge the performance of the bank under study, by highlighting the theoretical framework for evaluating the performance of commercial banks. Its importance and reliance on data extracted from the financial statements of the bank.

The study reached a set of results by analyzing the values of used financial indicators, the most important of which is that the bank was able to achieve good profit rates indicating its efficiency in exploiting the resources available to it, and that the bank has sufficient liquidity that makes it away from risks despite its dependence on high debt ratios and this. Because he was making big net profits, The results of the study also indicate that the bank has sufficient ability to return deposits to its owners at any time, which makes it safe from facing various risks, and therefore it can be said that the performance of the bank under study is good.

Key words: Performance evaluation, Financial performance, Commercial banks, Arab Banking Corporation Bank.

مقدمة

تعتبر البنوك أحد الدعائم الأساسية لتطور وبناء الاقتصاد، وذلك من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متنوعة تساعد كثيراً في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية، و في ظل التغيرات السريعة والديناميكية التي يشهدها الاقتصاد العالمي تجد البنوك نفسها مجبرة على التعامل في بيئة تسودها المنافسة ومحفوفة بالمخاطر، الأمر الذي يجعلها تعمل من أجل أخذ مكانة لها في السوق ويتسنى لها ذلك من استغلال الموارد المتاحة بكفاءة التي تتميز بميزة أساسية وهي الندرة مقارنة بالاحتياجات المالية لها من أجل تحويلها إلى مخرجات نهائية في شكل منتجات وخدمات، بهدف تحسين أدائها في مختلف العمليات التي تقوم بها والتفوق على منافسيها.

أن البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بتحسين أداء البنوك أصبح ضرورة حتمية لها وذلك من أجل ضمان وضعية تنافسية أفضل في ظل المحيط الجديد والتحديات الجديدة التي تواجهها، ولا يتم ذلك إلا من خلال عملية تقييم أدائها. تعد عملية تقييم أداء البنوك إحدى الوسائل الأساسية في التحليل التي يستعملها البنك لمعرفة نقاط القوة والضعف ومحاولة تصحيح الانحرافات، من أجل النهوض بمستوى أدائه المالي الحالي والمستقبلي.

ويعد الأداء المالي أحد الدعائم الأساسية للبنك الذي يسمح له بمعرفة وضعيته الحقيقية وتحديد مدى كفاءته في استغلال الموارد المتاحة لديه وقدرتها على تحقيق أهدافه المسطرة، خاصة هدفه الأساسي المتمثل في تعظيم الأرباح.

ومن هذا المنطلق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تساهم مؤشرات الربحية في تقييم الأداء المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية ؟
- كيف تساهم مؤشرات المديونية في تقييم الأداء المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية ؟
- كيف تساهم مؤشرات السيولة في تقييم الأداء المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية ؟
- كيف تساهم مؤشرات كفاية رأس المال في تقييم الأداء المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية ؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تساهم مؤشرات الربحية في تقييم الأداء المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية إذا ما تم اختيارها بشكل جيد.
- تساهم مؤشرات المديونية في تقييم الأداء المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية إذا ما تم اختيارها بشكل جيد.
- تساهم مؤشرات السيولة في تقييم الأداء المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية إذا ما تم اختيارها بشكل جيد.
- تساهم مؤشرات كفاية رأس المال في تقييم الأداء المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية إذا ما تم اختيارها بشكل جيد.

أهداف الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة من أجل تحقيق هدف رئيسي هو قياس وتقييم الأداء المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018.

إضافة إلى الهدف الرئيسي هناك أهداف ثانوية نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة هي:

- تقديم الإطار النظري لتقييم الأداء المالي.
- التعرف على أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.
- تقديم مؤشرات تقييم الأداء المالي.

المحور الأول: الإطار النظري حول تقييم الأداء المالي للبنوك

تهدف المجتمعات الإنسانية على اختلافها إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة، وذلك بما يرفع معدلات نموها الاقتصادي، ولهذا أعطي لمعدلات الأداء أهمية بالغة خاصة في المؤسسات الصناعية، إلا أن هذه المعدلات صعبة القياس في المؤسسات الخدمية كالبنوك مثلاً، بالرغم من ذلك فقد اكتسب موضوع تقييم أداء البنوك التجارية أهمية خاصة نظراً للدور المتميز الذي تلعبه هذه البنوك في الاقتصاد القومي.

أولاً: مفهوم الأداء

1- تعريف الأداء:¹

يعد الأداء من أهم المصطلحات الجذابة التي تحمل بين طياتها نكهة العمل وديناميكيته، والجهد الهادف وهو يقترح فصل للعمل الجيد عن السيئ، وإنه يتيح للمديرين تقييمه كما لو كان إجراءات فنية غير سياسية، وبذلك أصبح الأداء من المفاهيم الأساسية للمديرين، والذي من خلاله يمكن تحديد مدى نجاح البنك، وفعاليته وهناك عدة تعريفات يمكن ذكرها فيما يلي:

- الأداء دالة للمؤشرات والخصائص المنظمية، إضافة إلى خيارات المنظمة.
- الأداء انعكاس للطريقة التي تم فيها استخدام المنشأة لمواردها البشرية، المادية وبالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.
- "الأداء هو القيام بتنفيذ جزء من العمل، أو كله وتحقيق النجاح فيه.

وقد عرف البعض الأداء من المداخل المرتبطة به:

- **مدخل الهدف** : يفترض هذا المدخل أن البنوك تسعى لتحقيق أهداف أولية متماثلة، أي أن الأداء هو بلوغ البنك لهدفه.
 - **مدخل موارد المنشأة** : يؤكد هذا المدخل على أن العلاقة بين المنشآت وبيئتها، ويعتبر الأداء بأنه قدرة البنك في الحصول على موارده الثمينة، والعمل على إدامتها.
 - **مدخل العملية** : يعتبر هذا المدخل أن الأداء ما هو إلا انعكاساً لسلوك المساهمين في البنك.
 - **مدخل المقوم** : الأداء تقييم المقوم باستخدام الكفاءة الفعالية، أو أي عامل اجتماعي آخر.
- لذا فإنه من الممكن أن يكون أداء البنك جيد في بعض الأحيان، وضعيف في أحيان أخرى، حسب وجهة نظر المقوم وطموحه.
- وقد عرف الأداء من خلال معايير فعالية الكفاءة الاقتصادية، بأن هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معاً، لأن من المحتمل أن يؤدي تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفعالية، ولتحقيق الكفاءة الأعلى من المحتمل أن يكون هنالك إنفاق أكثر.

2- مجالات الأداء الرئيسية:

يتطلب من الإدارة العليا من أجل وضع نظام رقابة فعال أن تحدد مجالات الأداء الرئيسية، بحيث تعكس أهداف البنك المهمة، وتشتمل على الجوانب الخاصة بوحدة العمل، أو البنك ككل، التي يجب عليها العمل بفعالية من أجل تحقيق النجاح لهذا البنك.

وتشير المصادر إلى عدد من المجالات الرئيسية للأداء يمكن تحديدها فيما يلي:

1-2- مجال الأداء المالي

يعد الأداء المالي المجال الأساسي في قياس الأداء، وضمن هذا الأداء يتم تحديد نسب ومؤشرات مالية للقياس منها، العائد على الاستثمار، العائد على المبيعات، ونسبة إيراد السهم، العائد على حقوق الملكية وغيرها من المؤشرات.²

2-2- مجال الأداء العملياتي

ويعتمد مؤشرات عمليات تشغيلية فضلاً عن المؤشرات المالية ومن أهم المؤشرات العملياتي للأداء الحصة السوقية، الإنتاجية، فاعلية العملية التسويقية، نوعية المنتج والخدمة، الإبداع، المسؤولية الاجتماعية وغيرها. إن تضمين هذه المؤشرات يوضح الصورة الخفية للأداء، والتي لا تستطيع المؤشرات المالية توضيحها.³

2-3- مجال الأداء التنظيمي

يقصد بالأداء التنظيمي الطرق والكيفيات التي يعتمد عليها البنك في المجال التنظيمي بغية تحقيق أهدافه، ومن ثم يكون لدى مسيري البنك معايير يتم على أساسها قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة وأثرها على الأداء، مع الإشارة إلى أن هذا القياس يتعلق مباشرة بالهيكل التنظيمي وليس بالنتائج المتوقعة ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يعني أنه بإمكان البنك أن يصل إلى مستوى فعالية آخر ناتج عن المعايير الاجتماعية والاقتصادية يختلف عن ذلك المتعلق بالفعالية التنظيمية.⁴

2-4- مجال الأداء الاجتماعي

يشير الأداء الاجتماعي إلى مدى تحقيق الرضا عند أفراد البنك على اختلاف مستوياتهم، لأن مستوى رضا العاملين يعتبر مؤشراً على وفاء الأفراد لبنكهم، وتتجلى أهمية ودور هذا الجانب في كون أن الأداء الكلي للبنك قد يتأثر سلباً على المدى البعيد إذا اقتصر البنك على تحقيق الجانب الاقتصادي، وأهم الجانب الاجتماعي لموارده البشرية.⁵

3- العوامل المؤثرة في الأداء

هنالك العديد من العوامل المؤثرة في أداء البنك، قد يكون البعض داخل البنك والبعض الآخر يكون خارجه، ومن تلك العوامل ما يكون ضمن نطاق سيطرة الإدارة، ومنها ما هو خارج نطاق تلك السيطرة، ومن أهم هذه العوامل نذكر⁶:

3-1- العوامل المنظمة

يعتبر الحجم و التكنولوجيا من بين المحددات المنظمة المهمة، المؤثرة في البنك، إذ يقلل الحجم الكبير للبنك من التأثير الذي قد يمتلكه أي فرد من الأفراد العاملين فيها، أو في خارجه، لذا فإن تغير الإدارة العليا لن يكون له تأثير كبير في أدائه، مقارنة بالبنوك الصغيرة الحجم، ويمكن للمنشآت الكبيرة أن تحقق إنتاجاً أكبر و ربحية أعلى، أي أن هناك علاقة إيجابية بين حجم البنك وربحيته. أما بالنسبة للتكنولوجيا، فهي تحدد الطريقة التي يستخدمها البنك لتحويل المدخلات إلى مخرجات فالتكنولوجيا تؤثر في إنتاجية البنك اعتماداً على مستوى الأتمتة المستخدمة

3-2- العوامل البيئية

إن العوامل المؤثرة في الأداء عديدة، ومن بينها القطاع الذي يعمل البنك في إطاره والذي بدوره يعتمد على متغيرين: المبيعات و التركيز. إذ يشير مقدار المبيعات، إلى طبيعة ومستوى النشاط الاقتصادي داخل القطاع، وهو أيضاً انعكاس لمستوى النجاح فيه، أما التركيز، فيعتمد على المنافسة القطاعية، حيث تعكس هذه المنافسة درجة اعتمادية البنك داخل القطاع على التغيرات البيئية.

3-3- التعويض الإداري

سعت العديد من الدراسات لإيجاد العلاقة بين ما تدفعه الإدارة للعاملين، وبين أداء البنك، و قد توصلت إلى أن أداء البنك يعتمد على جهود العاملين، فالتعويض يرتبط إلى حد ما بالإنتاجية و أن حجم البنك يعد العامل الحاسم، والمؤثر في مقداراً لتعويض الذي تدفعه الإدارة للعاملين، أي كلما ازداد حجم البنك، كلما ازداد مقدار التعويض المدفوع للعاملين، مما يؤدي الزيادة في إنتاجية البنوك وبالتالي ارتفاع مستوى أدائها.

3-4- طبيعة الإدارة

من خلال دراسة البنوك التي تسيطر عليها الإدارة ، مقابل التي يسيطر عليها المالكون، فقد تبين أن مجموعة البنوك التي يسيطر عليها المالكون تفوقت في أدائها على تلك البنوك التي تسيطر عليها الإدارة، إذ أن البنوك الأولى - المالك - تحقق عائد على الاستثمار أعلى، وأن تخصيص الموارد فيها يكون بكفاءة أعلى من تلك التي يسيطر عليها الإدارة، بسبب كون المديرين أقل استعداداً للمخاطرة من المالكين.

3-5- النجاح الإداري:

ويقصد بهذا العامل، العلاقة التي تربط بين الأفراد داخل البنوك ومسألة النجاح الإداري تتضمن ثلاث وجهات نظر:

- وجهة النظر الأولى : النجاح الإداري يحسن مستوى أداء البنوك.

- وجهة النظر الثانية: النجاح يعطل الأداء

وجهة النظر الثالثة: النجاح لا يمتلك أي تأثير في الأداء، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن النجاح لا يمتلك تأثير في الأداء، أو أن له تأثير ضئيل جدا فيه.

ثانيا: الأداء المالي

1- تعريف الأداء المالي

لقد تعددت التعاريف المقدمة للأداء المالي وذلك باختلاف وجهات النظر لدى العديد من الباحثين ولم يتم الاتفاق على تعريف محدد له، وفيما يلي أهم التعاريف التي قدمت له:

يتمثل الأداء المالي في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها من التزامات وتحقيق معدل مردودية بتكاليف منخفضة.⁷

يعرف أيضا الأداء المالي على أنه " مدى قدرة المؤسسات على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير الأجل من أجل خلق الثروة".⁸

ومما تقدم يمكن تعريف الأداء المالي بأنه تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من أجل الوقوف على قدرتها على خلق القيمة من خلال استعمالها الأمثل للموارد المتاحة، ومقارنة الأهداف المحققة بالأهداف المرسومة لاكتشاف الأخطاء والانحرافات والعمل على تصحيحها.

2- أهمية الأداء المالي

تكمن أهمية الأداء المالي في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسة من عدة جوانب وبطريقة تخدم مصالح مستخدمي البيانات ذات العلاقة بالمؤسسة، وذلك من خلال ما يوفره الأداء المالي من معلومات لترشيد قراراتهم المالية، بالإضافة لذلك أنه يمكن من متابعة أعمال المؤسسة ومراقبة أوضاعها ومستويات أدائها مقارنة بالموارد المتاحة والأهداف المسطرة،⁹ واكتشاف المعوقات واقتراح إجراءات تصحيحية وترشيد قرارات الاستثمار حسب الأهداف العامة للمؤسسة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة، وبالتالي فالأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين ما يلي:¹⁰

ثالثا: تقييم الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء المالي موضوع ذات أهمية كبيرة لدى الباحثين والأكاديميين في مجال الإدارة المالية لأنه يعكس بالضرورة النتائج المنتظر تحقيقها من قبل المؤسسة من وراء كل نشاط تقوم به، مما يضمن لها البقاء والاستمرارية في اقتصاديات الأعمال.

1- تعريف تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه " قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمؤسسة الاقتصادية (الأصول، الخصوم، حقوق المساهمين، النشاط التشغيلي.... الخ)، للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر وبالتالي تحديد قوة مركزها المالي".¹¹

تقييم الأداء المالي يعرف كذلك بأنه " تقديم حكما ذو قيمة عن إدارة الموارد الطبيعية والمادية المتاحة وبالطريقة التي تشيع رغبات أطرافها المختلفة، ويعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا".¹²

يعرف تقييم الأداء المالي على مستوى البنك بأنه " الحكم على مدى فعالية القرارات المالية التي تم اتخاذها من حيث تأثيرها على المركز المالي للبنك وقدرته المالية، وتقييم مدى كفاءة وفعالية الأنشطة والسياسات المختلفة المستخدمة بالبنك (كسياسة السيولة والودائع،..... وغيرها) في التأثير على ربحية البنك ومركزه التنافسي، والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة للأداء المستقبلي في البنك".¹³

2- أهداف تقييم أداء البنوك التجارية

ويهدف تقييم الأداء في مجال البنوك التجارية إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها¹⁴ ، و تعتبر المقارنة الزمنية والنشاطية لأداء البنك التجاري من أهم أدوات تقييم الأداء، فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة مؤشرات نفس البنك على مدى الفترات الزمنية الماضية، وبالتالي

يمكن التعرف على تطور المؤشرات خلال السلسلة الزمنية، وتبين مدى التقدم في الأداء أو درجة السوء فيه، أما المقارنة بمؤشرات النشاط، فإن لها أهمية خاصة، حيث تبين نقاط القوة والضعف في البنك بالنسبة للقطاع المصرفي، ومن المستحيل تغيير الأداء الماضي من خلال تقييم هذا الأداء، لكن يبقى هذا التقييم بمثابة الخطوة الأولى في تخطيط الأداء المستقبلي¹⁵.

رابعاً: مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

يتم تقييم الأداء المالي للبنوك من خلال مجموعة من المؤشرات المالية من أجل الوقوف على مدى قدرتها على استخدام مواردها بكفاءة، ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها المسطرة. وتتمثل أهم هذه المؤشرات في:

1- مؤشرات الربحية

تقيس نسب أو مؤشرات الربحية مدى تحقيق البنك للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذها البنك.¹⁶ ويتم قياس ربحية البنك من خلال المؤشرات التالية:

1-1- معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA):

يعتبر معدل العائد على الأصول معدل كلاسيكي لقياس كفاءة البنوك، فهو يقوم بتقييم وقياس قدرة البنك على توظيف الأموال توظيفاً آمناً، أي يقيس كفاءة البنك في استخدام إجمالي أصوله، ومن خلال هذا المؤشر يمكن قياس الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي امتلكها خلال هذه الفترة.¹⁷ ويحسب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية:¹⁸

$$ROA = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

1-2- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

يقوم هذا المؤشر بقياس العائد على استثمار أموال المالكين، ويمثل مقياساً للأداء الكلي للبنك بما فيه التشغيلي والمالي، كما يقيس مدى تحقيق الهدف الذي يسعى إليه البنك من استثمار أموال المالكين، ويعد معياراً لتعظيم ثروة المالكين، كما تعمل البنوك على زيادته بما يتناسب وحجم المخاطر.¹⁹ ويحسب وفق العلاقة التالية:²⁰

$$ROE = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

1-3- هامش الربح: يقوم هذا المؤشر بقياس الدخل الصافي المحقق لكل وحدة نقدية واحدة من إجمالي الإيرادات، فهو يبين مدى كفاءة البنك في تسيير ومراقبة تكاليفه.²¹ ويحسب كالتالي:²²

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

1-4- ربحية السهم (EPS): تمثل ربحية السهم نصيب السهم العادي من صافي الذي يؤول إلى حملة الأسهم العادية، إذ تشير إلى مقدار صافي الدخل المكتسب لكل سهم من الأسهم العادية المصدرة للبنك.²³ ويحسب وفق العلاقة التالية:²⁴

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي عدد الأسهم العادية}}$$

2- مؤشرات المديونية

تقيس هذه النسب قدرة البنك على تسديد الأموال المقترضة والالتزامات طويلة الأجل، ومدى اعتماده على مصادر التمويل الخارجية في تمويل أصوله مقارنة بأمواله الخاصة.²⁵

وتتمثل أهم النسب المالية لهذه المجموعة فيما يلي:

2-1- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2-2- نسبة الديون إلى حقوق الملكية: ويتم حسابها بناء على العلاقة التالية:²⁷

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

2-3- نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية: وتحسب كالتالي:²⁸

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

2-4- نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول: وتحسب وفق الآتي:²⁹

$$\text{نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

3- مؤشرات السيولة

تقيس مؤشرات السيولة مدى قدرة البنك على تحويل أصوله إلى نقدية جاهزة دون التعرض لخسائر كبيرة، كما تعني أيضا مدى مقدرة على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.³⁰ وتتمثل أهم هذه المؤشرات في:

3-1- نسبة التداول: تهدف هذه النسبة إلى لقياس قدرة البنك على مواجهة التزاماته المستحقة في موعدها، كما تعتبر هذه النسبة كميّار متفق عليه في التعاملات المصرفية في معظم البنوك التجارية كميّار الصناعة.³¹ وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:³²

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

3-2- نسبة الأصول السائلة (النقدية) إلى إجمالي الأصول: عموما ارتفاع هذه النسبة إنما يدل على انخفاض قيمة الاستثمارات لدى المؤسسة البنكية، معناه أنها تستثمر جزءا كبيرا من أموالها في أصول سريعة للتحويل إلى نقدية في المدى القصير، بينما العكس عند انخفاض

نسبة سيولة الأصول بالنسبة لمجموعها فذلك دليل على أن البنك له القدرة على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل.³³ وتحسب كالتالي: $\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}}$

3-3- نسبة النقدية إلى مجموع الودائع: تقيس هذه النسبة العلاقة بين النقد والودائع بالبنك، وتدلل على قدرة البنك النقدية على مواجهة

$$\text{السحب من الودائع}^{34} \text{ وتحسب كما يلي: } \frac{\text{النقدية}}{\text{مجموع الودائع}}$$

3-4- نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع

وتعكس هذه النسبة قدرة الاستثمارات قصيرة الأجل على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع جميعها.³⁵ وتحسب:

$$\frac{\text{الاستثمارات قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الودائع}}$$

4- مؤشرات كفاية رأس المال

وظيفة رأس المال الأساسية تأمين و امتصاص الخسائر في حالة حدوثها بالإضافة إلى أنه يعتبر عنصر أمان لدى المودعين ولا يوجد هناك معيار واحد أمثل لمدى كفاية رأس المال إذ يختلف مستوى الكفاية المطلوبة بين بنك وآخر وفقا لحجم البنك وطبيعة عملياته.³⁶ ومن أهم هذه النسب نذكر:

4-1- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول: تقيس هذه النسبة العلاقة بين حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، وتبين مدى اعتماد

البنك على رأس ماله في تكوين الأصول.³⁷ وتحسب من خلال العلاقة التالية:³⁸ $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$

4-2- نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع: تشير هذه النسبة إلى مدى مقدرة البنك على رد الودائع التي حصل عليها من خلال

أمواله الخاصة، وتشير كذلك إلى مدى اعتماده على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل. وكلما زادت هذه النسبة زاد معها أمان

المودعين.³⁹ وتحسب من خلال العلاقة: $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الودائع}}$

المحور الثاني: تقييم الأداء المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية. (بنك ABC الأردن).

بنك المؤسسة العربية المصرفية هو شركة مساهمة عامة أردنية تأسس في سنة 1990 يقع مركزه الرئيسي في مملكة البحرين ولها بنوك بنوك تابعة وفروع ومكاتب تمثيل منتشرة في جميع أنحاء العالم، يعمل البنك على تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والتجارية والخزينة والتمويل والإقراض وخدمات البنوك المراسلة والعمليات المصرفية الدولية، كما يقدم خدمات استثمارية وأعمال الوساطة في الأوراق المالية (محليا وإقليميا ودوليا).

إن تقييم الأداء المالي لأي بنك يسمح بالتحديد الدقيق للوضع المالي له وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية، التي تعتمد على القوائم المالية للبنك، وكل هذا من أجل تمكين الأطراف ذات علاقة بالبنك بمعرفة حقيقة البنك من أجل اتخاذ القرار المناسب. وعليه نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة، وقد اعتمدنا على أهم المؤشرات المالية كل من مؤشرات السيولة والمديونية والربحية وكفاءة رأس المال.

أولاً: مؤشرات الربحية

تعتبر الربحية بمثابة مؤشر عن قدرة البنك على تحقيق الأرباح، أي قدرته على استغلال الموارد المالية المتاحة في توليد الأرباح، حيث اعتمدنا في دراستنا هذه من أجل قياس ربحية على ثلاثة مؤشرات مالية هي معدل العائد على الأصول (ROA)، معدل العائد على الحقوق الملكية (ROE) و ربحية السهم (EPS). وذلك كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): مؤشرات الربحية

البيان	السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل العائد على الأصول (ROA)		0.013	0.013	0.015	0.012	0.013	0.009
معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)		0.089	0.096	0.104	0.091	0.086	0.061
ربحية السهم (EPS)		1.06	1.22	1.42	1.28	1.18	0.88

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية. (بنك ABC الأردن).

تحليل نتائج الجدول رقم (01):

- بالنسبة لمعدل العائد على الأصول (ROA): والذي يعبر عن النسبة بين صافي الأرباح إلى إجمالي الأصول، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن بنك المؤسسة العربية المصرفية (بنك ABC الأردن)، حقق نسبة 1.5% كأعلى نسبة خلال سنة 2015، وهذا يدل على قدرة البنك على استغلال موارده المتاحة، بينما حقق معدل عائد على الأصول منخفض سنة 2018 قدر ب 0.9، كما نلاحظ أيضا أن البنك تقريبا حقق مستويات مستقرة في معدل العائد على الأصول بالنسبة لسنة 2013، 2014، 2016 و 2017.

- بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE): والذي يعبر عن النسبة بين صافي الدخل إلى الأموال الخاصة، نلاحظ من خلال الجدول أن معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بلغ نسبة 10.4% وهي كأعلى نسبة خلال سنة 2015، وهذا راجع إلى تحقيق نتيجة صافية موجبة تفوق الزيادة في الأموال الخاصة، بينما سجل البنك أدنى معدل عائد على حقوق الملكية سنة 2018 (6.1%). وعلى العموم يمكن الحكم على أن البنك يتمتع بأداء جيد في استغلال الأموال الخاصة لتوليد الأرباح.

- بالنسبة لربحية السهم (EPS): يتضح من خلال النتائج الموجودة في الجدول رقم (01) أن نصيب السهم الواحد من الأرباح المحققة قدر ب 1.06 و 1.22 لسنتي 2013 و 2014 على التوالي، وعرفت سنة 2015 أعلى قيمة لنصيب السهم من الأرباح المحققة قدر ب 1.42، وهذا يعود إلى ارتفاع الأرباح الصافية التي حققها البنك خلال هذه السنة نتيجة كفاءته في استغلال الموارد المتاحة، غير أنه في سنة 2016، 2017 انخفض نصيب السهم من الأرباح المحققة، ليصل إلى 0.88 سنة 2018.

ثانيا: مؤشرات المديونية

والتي تشير هذه المؤشرات إلى الأموال التي اعتمدها البنك من مختلف المصادر الخارجية في تمويل عملياته. ولقياس مديونية البنك محل الدراسة قمنا بحساب: نسبة الديون إلى إجمالي الأصول، نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول، نسبة الديون إلى الأموال الخاصة. وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مؤشرات المديونية

البيان	السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الديون إلى إجمالي الأصول		0.86	0.86	0.85	0.86	0.86	0.86
نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول		0.71	0.74	0.83	0.82	0.82	0.81
نسبة الديون إلى الأموال الخاصة		6.16	6.48	5.74	6.09	6.04	6.15

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية. (بنك ABC الأردن).

تحليل نتائج الجدول رقم (02):

- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول: نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن البنك يعتمد بدرجة كبيرة على الديون، كما يتضح أيضا استقرارية مديونية البنك طوال فترة الدراسة، وفي هذه الحالة يمكن أن يتعرض البنك لمخاطر عدم القدرة تسديد مختلف التزاماتها ورد الودائع لأصحابها.

- نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول: نلاحظ أن البنك سجل أعلى معدل للديون قصيرة الأجل سنة 2015 قدر ب 83%، وهي تعتبر نسبة مرتفعة حيث أن كل 1 دج من إجمالي الأصول هناك 0.83 تمويل من الالتزامات قصيرة الأجل.

- نسبة الديون إلى الأموال الخاصة: والتي تشير إلى مقدار الديون لدى البنك مقابل أمواله الخاصة، إذ يتضح من خلال الجدول ارتفاع كبير في نسبة الديون إلى الأموال الخاصة، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2014 ب 6.48، وهذا قد يعرض البنك لمخاطر عديدة.

ثالثا: مؤشرات السيولة

هي عبارة عن مجموعة من النسب التي تقيس مدى قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل، ومن أجل قياس سيولة البنك محل الدراسة قمنا بحساب: نسبة التداول، نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول، نسبة النقدية إلى مجموع الودائع و نسبة الأصول الجارية إلى مجموع الودائع. والجدول التالي يعرض مختلف نسب السيولة التي قمنا بحسابها:

الجدول رقم (03): مؤشرات السيولة

البيان	السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
--------	---------	------	------	------	------	------	------

نسبة التداول	0.59	0.63	0.67	0.70	0.64	0.63
نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول	0.05	0.21	0.14	0.16	0.13	0.12
نسبة النقدية إلى مجموع الودائع	0.07	0.27	0.18	0.22	0.17	0.16
نسبة الأصول الجارية إلى مجموع الودائع	0.55	0.58	0.72	0.77	0.70	0.71

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية. (بنك ABC الأردن).

تحليل نتائج الجدول رقم (03):

- نسبة التداول: نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) ارتفاع نسبة التداول حيث وصلت إلى نسبة 70% سنة 2016، وهذا يدل على قدرة البنك على مواجهة التزاماته قصير الأجل في تاريخ استحقاقها، كما سجلت أدنى نسبة قدرت ب 59% سنة 2013.
 - نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول: هذه النسبة تتميز بالتذبذب طيلة فترة الدراسة لدى بنك المؤسسة العربية المصرفية، حيث سجل البنك أكبر نسبة له سنة 2014 (21%)، و 6% كأدنى نسبة سنة 2013، ويمكن القول بأن البنك محل الدراسة في وضع مالي جيد يستطيع من خلاله مواجهة مخاطر السيولة، أي له قدرة كبيرة على تسديد التزاماته طويلة الأجل من خلال مختلف الاستثمارات التي يقوم بها.
 - نسبة النقدية إلى مجموع الودائع: من خلال النتائج الموجودة في الجدول رقم (03) أن البنك سجل نسبة منخفضة سنة 2013 قدرت ب 7%، وفي هذه الحالة قد يتعرض البنك لمخاطر عديدة خاصة عدم قدرته على تسديد طلبات المودعين واحتياجات الزبائن، غير أنه انطلاقاً من سنة 2014 إلى سنة 2018 حقق البنك معدلات جيدة لنسبة النقدية إلى مجموع الودائع، فكانت له أعلى نسبة سنة 2014 ب 27%، وعليه يمكن القول بأن البنك في وضعية مالية جيدة، وهذا يزيد من ثقة المودعين في البنك ومن تحقيق الأمان في مختلف عملياته.
 - نسبة الأصول الجارية إلى مجموع الودائع: نلاحظ من خلال قراءة النتائج الموجودة في الجدول أن البنك له قدرة على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع جميعها، فسنة 2016 شهدت أعلى نسبة قدرت ب 77%، وأدنى نسبة سنة 2013 ب 55%.
- رابعاً: مؤشرات كفاية رأس المال

تسمح هذه المؤشرات بمعرفة قدرة البنك على مواجهة مخاطر الائتمان والاستثمار بمختلف أنواعها، وفي هذه الحالة قمنا بحساب مؤشرين هما: كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع، كفاية حقوق الملكية بالنسبة إلى إجمالي للاستثمارات. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): مؤشرات كفاية رأس المال

البيان	السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع		0.18	0.17	0.19	0.19	0.19	0.19
كفاية حقوق الملكية بالنسبة إلى إجمالي الأصول		0.14	0.13	0.15	0.14	0.14	0.14

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية. (بنك ABC الأردن).

تحليل النتائج:

- كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع: يتضح من جدول مؤشرات كفاية رأس المال أن النسبة مستقرة من سنة 2015 إلى سنة 2018 وتعد أعلى نسبة سجلها البنك خلال الفترة المدروسة 19%، أي أن البنك يتمتع بقدرة على رد الودائع وذلك باستعمال أمواله الخاصة.
- كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات: نلاحظ كذلك استقرار في هذه النسبة طول فترة الدراسة، قدرت أعلى نسبة ب 15% سنة 2015، وذلك نتيجة ارتفاع الأموال الخاصة للبنك في هذه السنة، و تعتبر هذه النسبة بمثابة هامش أمان للبنك يجعله بعيداً عن المخاطر.

الخاتمة

حظي الأداء المالي باهتمام كبير من قبل المؤسسات البنكية لأنه يعتبر من المقومات الأساسية لنجاح هذه الأخيرة، لما يوفره من معلومات دقيقة، من أجل مقارنة الأداء الفعلي لمختلف أنشطة البنك وذلك باستعمال مجموعة من المؤشرات المالية التي تسمح بتحديد مدى قدرة البنك على تحقيق أهدافه المسطرة. وقد جاءت هذه الدراسة من أجل تقييم الأداء المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018 وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن بنك المؤسسة العربية المصرفية استطاع تحقيق مستويات ربحية جيدة، ويفسر هذا بقدرته على استغلال الموارد المتاحة أمامه بكفاءة وفعالية، وكذا قدرته على تحقيق عوائد على أمواله الخاصة. وبالتالي يمكننا الحكم على حسن أداء البنك من حيث الربحية.
- يعتمد البنك محل الدراسة على المديونية بدرجة كبيرة في تمويل موجوداته، إلا حقق مستويات كافية من السيولة تجعله في مأمن عن مواجهة مخاطر السيولة. أي أن البنك يتمتع بأداء جيد من حيث إدارة السيولة.
- كما توصلنا من خلال تحليلنا لقين مؤشرات كفاية رأس المال أن بنك المؤسسة العربية المصرفية له قدرة على رد الودائع لأصحابها نتيجة اعتماده على أمواله الخاصة، وهذا يجعله في موضع بعيدا عن الخسائر الناشئة عن عمليات الائتمان والاستثمار.
- وفي الأخير من خلال ما سبق يمكن إثبات بأن بنك المؤسسة العربية المصرفية يتمتع بأداء مالي جيد يسمح له بتحقيق أهدافه المرسومة والتفوق على منافسيه.
- على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم بعض الاقتراحات منها:
- تعزيز الجهود فيما يخص زيادة الوعي الاجتماعي بأهمية الدور الذي تلعبه البنوك من خلال ما تقدمه من خدمات بنكية متطورة، تسمح بتسهيل التعاملات التجارية، كل هذا من أجل زيادة موارد البنك من خلال استقطاب أكبر حجم من الودائع لدى الأفراد.
- ينبغي على بنك محل الدراسة زيادة مستوى الربحية أكثر مما هي عليه.
- إجراء المزيد من الدراسات حول تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام المؤشرات المالية الحديثة، بغرض النهوض بقطاع بنكي متميز وفي المستوى المطلوب.

قائمة الهوامش والمراجع

- ¹ - فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان عبد الدوري، إدارة البنوك-مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 221.
- ² - طاهر محسن منصور الغالي، مداخل صناعة القرار الاستراتيجي وعلاقتها بالأداء- دراسة تطبيقية في منظمات عراقية-، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 29، العدد 8، 2012، ص 89.
- ³ - نفس المرجع، ص 90.
- ⁴ - الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 7، 2009-2010، ص 219.
- ⁵ - نفس المرجع، ص 219.
- ⁶ - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان عبد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 223.
- ⁷ - عقبي حمزة، بن عيشي بشير، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية- دراسة عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 49، 2017، ص 109.
- ⁸ - محمد فيصل مايدة، أحمد الصالح سباع، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي وتعظيم قيمة المؤسسات الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة سوف للدقيق-، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 3، 2017، ص 249.
- ⁹ - مجري علي، تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية- دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة 2011-2016-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد الاقتصادي 35(1)، ص 354.
- ¹⁰ - حابي أحمد، زيدي بشير، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير، العدد 2، ص ص 72-73.

- ¹¹ - أمينة بوتواتة، تقييم الأداء المالي لمجمع سونطراك بالمقارنة بين أساليب التقييم الحديث والتقليدي -دراسة قياسية للفترة 2012-2015-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2019، ص 83.
- ¹² - زبيدي البشير، تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة- دراسة حالة مجمع صيدال للسنوات 2012-2015-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 10، الجزء 3، 2017، ص 190.
- ¹³ - شعوبي محمود فوزي، التجاني إلهام، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية" دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، 2015، ص 33.
- ¹⁴ - صلاح الدين حسن السيسي، إدارة أموال المصارف لخدمة التنمية الاقتصادية، دار الوسام، بيروت، ط 1، 1998، ص 232.
- ¹⁵ - عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003، مرجع سبق ذكره، ص 257.
- ¹⁶ - محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية، مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 451.
- ¹⁷ - شريفة جعدي، محمد الخطيب نمر، تقييم أداء البنوك التجارية- دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2011-2017، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2019، ص 68.
- ¹⁸ - Roy Badar, Asif Saeed , **Impact Of Capital Structure On Performance Empirical Evidence From Sugar Sector Of Pakistan**, European Journal of Business and Management, Vol.5, No.5, 2013 ; p 82.
- ¹⁹ - خالد محمد أحمد الجابري، تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية- دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية كلية التجارة بالإسماعيلية، مصر، المجلد 6، العدد 3، 2015، ص 9.
- ²⁰ - Umer Iqbal, Muhammad Usman, **Impact of Financial Leverage on Firm Performance**, SEISENSE Journal of Management Vol 1, Issue 2, 2018, p 73.
- ²¹ - شريفة جعدي، محمد الخطيب نمر، مرجع سبق ذكره، ص 68.
- ²² - Amanj Mohamed Ahmed, **THE IMPACT OF FINANCIAL STATEMENT ANALYSIS ON THE PROFITABILITY ASSESSMENT (APPLIED STUDY OF KIRKUK COMPANY FOR PRODUCING CONSTRUCTIONAL MATERIALS)**, Studies and Scientific Researches. Economics Edition, No 28, 2018, p 21.
- ²³ - صايف مصطفى، بوثلجة عبد الناصر، الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم- دراسة قياسية لعينة من الشركات المدرجة في بورصات (السعودية، الكويت، قطر، أبوظبي)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي- جامعة المسيلة-، العدد 2، 2017، ص 8.
- ²⁴ - EBIRE Kolawole, MUKHTAR Salisu Sadiq, ONMONYA Lucky, **Effect of dividend policy on the performance of listed oil and gas firms in Nigeria**, International Journal of Scientific and Research Publications, Vol 8, Issue 6, 2018, p 296.
- ²⁵ - بحري علي، مرجع سبق ذكره، ص 353.
- ²⁶ - Ajibola A, Wisdom O and Qudus OL, **Capital structure and financial performance of listed manufacturing firms in Nigeria**, Journal of Research in International Business and Management, Vol. 5(1), 2018, p 9.
- ²⁷ - Muhammad Tahir, Muhammad Mushtaq, **Determinants of Dividend Payout: Evidence from listed Oil and Gas Companies of Pakistan**, Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 3, No 4, 2016, p 30.
- ²⁸ - EZENWAKWELU, GODFREY CHINWEOBI, **CAPITAL STRUCTURE AND COMMERCIAL BANKS PERFORMANCE IN NIGERIA**, International Journal of Social Sciences and Humanities Reviews Vol.8 No.2, 2018, p 233.
- ²⁹ - Augustine Nwekemezie Odum , Chinwe Gloria Odu, **IMPACT OF FINANCIAL LEVERAGE ON DIVIDEND POLICY OF SELECTED MANUFACTURING FIRMS IN NIGERIA**, International Digital Organization for Scientific Research ISSN: 2579-079X IDOSR JOURNAL OF SCIENCE AND TECHNOLOGY 2(1), 2017, p 61.
- ³⁰ - الطيب بولحية، عمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية- دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، 2016، ص 12.
- ³¹ - شريفة جعدي، محمد الخطيب نمر، مرجع سبق ذكره، ص 69.
- ³² - Farman Ali Khan and Nawaz Ahmad, **Determinants of Dividend Payout: An Empirical Study of Pharmaceutical Companies of Pakistan Stock Exchange. (PSX)**, Journal of Financial Studies & Research,, 2017, p. 6.
- ³³ - شعوبي محمود فوزي، التجاني إلهام، مرجع سبق ذكره، ص 35.

³⁴- نفس المرجع، ص 35.³⁵- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط3 ، 1996، ص272.³⁶- نفس المرجع، ص 275.³⁷- خالد محمد أحمد الجابري، مرجع سبق ذكره، ص 13.³⁸Ben Moussa Mohamed Aymen, **Impact of Ownership Structure on Financial Performance of Banks: Case of Tunisia**, Journal of Applied Finance & Banking, vol. 4, no. 2, 2014, p 170.³⁹- الطيب بولحية، مرجع سبق ذكره، ص 11.